



من موضوعات العدد

- التناوب الدلالي بين أنبية المصدر: دراسة صرفية دلالية
- الصراع الهوياتي بين الشخصيات في رواية: لا أحب الشمس في باريس
- صورة الفرس في شعر امرئ القيس وعنترة بن شداد: دراسة في الوسائط اللغوية والأنساق المضمرة
- دور الألعاب الإلكترونية التعليمية في تنمية الإنتاج الشفهي لدى متعلمي اللغة العربية الناطقين بغيرها



التناوب بين أبنية المصدر . دراسة صرفية ودلالية

أيمن محمود محمد إبراهيم^{*1}

1 أستاذ اللغويات المشارك ، كلية الآداب والعلوم الانسانية، جامعة الملك خالد بالسعودية

ayman248sh@yahoo.com *

ملخص البحث:

يلجأ مستعمل اللغة إلى التحول بين أبنية المصدر، حيث يستعمل بنية مصدرية أخرى من غير مصدر الفعل الموجود في سياق الكلام؛ لغرض يرومه، ويكون هذا التحول وفق متطلبات السياق، وهو ما يمثل نواتج دلالية تفهم من خلال السياق وبمعونة القرائن المصاحبة له، هذه النواتج التي تعد هدفا رئيسا للاستعمال اللغوي؛ مما تظهر معه المفارقة واضحة بين أصل الاستعمال والأداء اللغوي، وقد اقتضت طبيعة البحث أن يشتمل على تقديم وثلاثة عناصر، اشتمل التقديم على تعريف بالموضوع وتساؤلاته وأهدافه ومنهجه والدراسات السابقة، ثم: أولا: التناوب بين أبنية المصدر، المصطلح والمفهوم، ثانيا: القيمة الدلالية للتناوب، ثالثا: نماذج تطبيقية من شعر المتنبي، وقد توصل البحث إلى أن ظاهرة التناوب بين أبنية المصدر مما تتسم به اللغة العربية، وهي مظهر من مظاهر التوسع فيها، فهي تؤدي إلى توسيع دلالات الألفاظ، بحيث يصبح للفظ الواحد دلالات متعددة يكسبه

إياها سياق الكلام، فيعد ذلك من باب التوسع في استخدام الصيغ الصرفية لإفادة دلالات متعددة تفهم من خلال سياق الكلام.
الكلمات المفتاح: التناوب - المصدر - السياق - الدلالة - التحول.

ABSTRACT:

A language user resorts to shifting between verbal noun structures, using a different verbal noun form instead of the verb present in the context of speech; for a specific purpose they aim for. This shift occurs according to the requirements of the context, and it represents semantic outcomes understood through context and with the help of accompanying cues. These outcomes, which are a main goal of linguistic usage, thus reveal a clear contrast between the original use and the linguistic performance. The nature of the research required it to include an introduction and three main parts. The introduction covered a definition of the topic, its questions, objectives,

وتبرز أهمية الموضوع في كشف العلاقة بين الصيغة الصرفية والدلالة، إذ هي غاية التصريف عند الصرفيين القدماء، والتي هي "حصول المعاني المختلفة المتشعبة عن المعنى الواحد"، (الزركشي 1391هـ، 1/ 297)، وبيان أثر الأبنية المختلفة للمصدر في توجيه الدلالة في الاستعمال اللغوي. وقد تم تقسيم هذا البحث إلى ثلاثة مطالب على النحو الآتي:

- أولاً: التناوب بين أبنية المصدر، المصطلح والمفهوم.
- ثانياً: القيمة الدلالية للتناوب.
- ثالثاً: نماذج تطبيقية من شعر المتنبي.
- تساؤلات البحث:
- يحاول البحث الإجابة عن الأسئلة الآتية:
- ما المقصود بالتناوب بين أبنية المصدر؟
- هل يقتصر الاختلاف بين الأبنية على الجانب الصرفي أم يتعداه إلى اختلاف دلالي؟
- ما أثر السياق في توجيه دلالة المصدر المتناوب؟
- هل توجد فروق دلالية بين الأبنية المصدرية المنوب عنها والنائبة؟
- أهداف البحث:
- بيان مفهوم التناوب في الأبنية المصدرية.
- الكشف عن العلاقة بين البنية الصرفية والدلالة.
- دراسة أثر السياق في تحديد الفروق الدلالية بين أبنية المصدر.

methodology, and previous studies. Then: First: the alternation between verbal noun structures, term, and concept. Second: the semantic value of alternation. Third: practical examples from Al-Mutanabbi's poetry. The research concluded that the phenomenon of alternation in verbal noun structures is characteristic of the Arabic language and is a sign of its expansiveness. It helps broaden the meanings of words, so that a single word can have multiple meanings depending on the context of speech. This is considered a way of expanding the use of morphological forms to convey multiple meanings understood through context.

Keywords: Alternation, Verbal Noun, Context, Meaning, Shift.

- تقديم:

يُعنى هذا البحث ببيان ظاهرة التناوب بين أبنية المصدر، وهي من الظواهر الصرفية التي تتداخل فيها البنية مع الدلالة، حيث يلجأ مستعمل اللغة إلى استخدام صيغ مصدرية أخرى من غير مصدر الفعل المذكور في السياق، مبيناً آراء النحويين القدماء والمحدثين فيها من حيث دلالة المصطلح على المفهوم، ثم تحليل نماذج تطبيقية لبيان القيمة الدلالية لهذا التحول الصرفي؛ حيث يبدو أن للسياق دوراً في هذا التحول الصيغي الذي ينشأ عنه بعد دلالي.

الوارد في سياق الكلام، وما يترتب على ذلك من دلالة.

وهناك دراسات تناولت الأبنية الصرفية، ولكنها جاءت بمعزل عن فكرة التناوب بين أبنية المصدر، والتي يرومها هذا البحث، من هذه الدراسات:

- عبد العظيم، أحمد، الوحدات الصرفية ودورها في بناء الكلمة العربية، دار النصر للنشر والتوزيع بجامعة القاهرة، د. ت.

- السامرائي، فاضل صالح، معاني الأبنية العربية، جامعة بغداد، 1987م.

- ياقوت، محمود سليمان، ظاهرة التحويل في الصيغ الصرفية، دار المعرفة الجامعية، بالإسكندرية 1985م.

- النجار، لطيفة إبراهيم، دور البنية الصرفية في وصف الظاهرة النحوية وتفعيدها، دار البشير بالأردن 1414 هـ - 1994م.

- أولاً: التناوب بين أبنية المصدر، المصطلح والمفهوم:

له مصطلحات عديدة عند اللغويين، فيقول عنه سيبويه " هذا باب ما جاء المصدر فيه على غير الفعل؛ لأن المعنى واحد" (سيبويه، بدون تاريخ، 4/ 81، وينظر: ابن السراج، 1966م، 3/ 134، 135، ابن سيده، بدون تاريخ، / 186، 187)، وسماء ابن قتيبة " باب ما جاء فيه المصدر على غير

- إبراز الفروق الدلالية بين الأبنية المصدرية المنوب عنها والنائبة.

- منهج البحث:

يعتمد البحث المنهج الوصفي المعتمد على الاستقراء والوصف والتحليل، حيث قام الباحث باستقراء أبنية المصدر الواردة في شعر المتنبي، والتي جاءت من غير لفظ الفعل المذكور في السياق، ووصف تلك الأبنية وتحليل دلالاتها في ضوء السياق الذي وردت فيه، سبق ذلك تأصيل لمفهوم التناوب، ثم حديث عن قيمته الدلالية.

- الدراسات السابقة:

لم أقف على دراسة مستقلة تناولت التناوب بين أبنية المصدر، باستثناء دراسة البسيوني، عبد الله أحمد، وماسيري، دوكوري، بعنوان: التناوب الدلالي للصيغ الصرفية (تطبيق على القرآن الكريم)، مجلة جامعة المدينة العالمية، ماليزيا، العدد السادس مايو 2013م. وهي تختلف عن هذه الدراسة في المفهوم والتناول، فقد تناول الباحثان الآيات التي يرد بها أكثر من قراءة، وتؤدي الصيغ أو الصيغتان معنى واحداً أو متقارباً، وربما تكون الصيغة واحدة ولكنها تعطي معنى صيغة أخرى، فتناوب الصيغ معناه: أن تؤدي صيغة معينة معنى صيغة أخرى كأن يأتي اسم المفعول، بمعنى اسم الفاعل أو العكس، أما هذه الدراسة فتعنى بدراسة التناوب بين أبنية المصدر؛ بحيث يرد مصدر مذكور في السياق ناب عن مصدر آخر غير مذكور، وهذا المصدر المذكور في السياق ورد على غير لفظ الفعل

وقد قسم ابن يعيش المصدر الذي يأتي على خلاف فعله لأن المعنى واحد قسمين " أحدهما أن يكون من لفظ الفعل وحروفه...، والثاني ما لا يكون فيه لفظ الفعل ولا فيه حروفه " (ابن يعيش، بدون تاريخ: 1/ 111)، وقد مثل النحاة للنوع الأول بقوله تعالى ﴿وَاللَّهُ أَنْبَتَكُمْ مِنَ الْأَرْضِ نَبَاتًا﴾ (سورة نوح: 17) ف(نبت) مصدر (نَبَت)؛ لأنه " إذا قال: أَنْبَتُهُ، فكأنه قال: قد نَبَت " (سيبويه، بدون تاريخ، 4 / 81)، ومنه قوله تعالى ﴿وَتَبَّتْ إِلَيْهِ تَبْيِلًا﴾ (سورة المزمل: 8)، فقوله تعالى (تَبْيِلًا) مصدر (تَبَّل)، وإنما مصدر (تَبَّل) (تَبَّلًا)، فكأنه " إذا قال: تَبَّل، فكأنه قال: بَيَّل " (سيبويه، بدون تاريخ، 4 / 81)، كما زعموا أيضا أن منه قراءة ابن مسعود ﴿وَأُنْزِلَ الْمَلَائِكَةُ تَنْزِيلًا﴾ (سورة الفرقان: 25)، فمعنى: أنزل ونزل واحد (سيبويه، بدون تاريخ، 4 / 82، وينظر ابن سيده، بدون تاريخ، 14 / 187)، كما ذكروا منه أيضا قول القطامي (القطامي، 1960م: 35):

وخيرُ الأمرِ ما استقبلت منه

وليس بأن تتبعه أتباعا

فتتبع وأتبع بمعنى واحد، فجاء المصدر على (أتبع)، ومنه قول الشاعر (ابن قتيبة، 1963م، 511، ابن جني، 1955م، 2 / 309)

وإن شئتم تعاودنا عوادا

فجاء المصدر على (عاودنا)؛ لأن (تعاود) و(عاود) بمعنى واحد.

صدر " (ابن قتيبة، 1963م: 510)، وهو عند ابن الشجري من باب " وقوع المصادر موقع المصادر " (ابن الشجري، 1992م، 2 / 394)، والمحدثون يطلقون عليه مصطلح: التناوب (سليمان، 1997م: 111).

والمقصود به أن ينوب مصدر عن مصدر فعل وارد في الكلام، بشرط أن ينتمي المصدران إلى حقل دلالي واحد، نحو قول امرأة في نعت ابنة لها (ابن السكيت، 1949م: 458):

سَبَحَلَّةٌ رَجَلَةٌ تَنْمِي نَبَات

النَّحْلَةَ

فقد حلَّ المصدر (نَبَات) وهو من الفعل (نَبَت) محل المصدر (نَمَاء)، ولو جرى الكلام على المؤلف كان (تَنْمِي نَمَاء النَّحْلَةَ)، ولكن لما كان النماء والنبات ينتميان إلى حقل دلالي واحد، جاز أن يوضع أحدهما موضع الآخر، وفي ذلك يقول المبرد " واعلم أن الفعلين إذا اتفقا في المعنى، جاز أن يُحمل مصدر أحدهما على الآخر؛ لأن الفعل الذي ظهر في معنى فعله الذي ينصبه. وذلك نحو قولك: أنا أدعك تركًا شديدًا، وقد تطَوَّيْتُ انطواءً؛ لأن تطَوَّيْتُ في معنى انطَوَّيْتُ " (المبرد، 1385هـ، 1 / 73، 74)، ويقول ابن سيده " كل فعلين في معنى واحد ويرجعان إلى معنى واحد، إذا ذكرت أحدهما، جاز أن تأتي بمصدر الآخر فتجعله في موضع مصدره " (ابن سيده، بدون تاريخ، 14 / 186).

الاشتقاق، بأن يكون المصدر المذكور من غير جذر الفعل المذكور معه تماماً، فإن هذا النوع هو ما ينبغي أن يطلق عليه (المصدر من غير لفظ الفعل)، وقد مثل له سيبويه بقوله "ومثل هذه الأشياء: يدعُه تركًا؛ لأن معنى يدعُ ويترك واحد" (سيبويه، بدون تاريخ، 4/ 82)، ومنه قول امرئ القيس (امرؤ القيس، 1964م: 32):

ورضتُ فذلَّتْ صعبَةٌ

أيَّ إذلالٍ

فقد جاء المصدر (إذلال)؛ لأن الترويض والإذلال بمعنى واحد، قال ابن خالويه "ولم يقل: أيَّ ذلٍّ، والمصدر: أذلَّ إذلالاً، قالوا: والحجة في ذلك أنه لما قال: رضتها، أي: أذللتها، كما تُراض الدابة إنما هو إذلالها" (ابن خالويه، 1979م، 227)، ومنه أيضاً "إنه ليعجبني حُبًّا شديداً؛ لأن (أعجبي وأحببته) في معنى واحد" (ابن جني، 1979م، 133)، وعليه قول رؤبة (رؤبة، 1980م، 172):

يعجبه السَّخُونُ والبرودُ

والقرُّ حُبًّا ما له مزيدُ

وقد ذكر ابن الشجري أمثلة له في أماليه، فقال "تبسمت وميض البرق؛ لأن تبسمت بمعنى أومضت، ومثله: إني لأبغضه كراهةً، وإني لأشنؤه بغضاً" (ابن الشجري، 1992م، 2/ 221)، وقد ورد في القرآن الكريم في قوله تعالى ﴿فَسَلِّمُوا عَلَى أَنْفُسِكُمْ تَحِيَّةً مِنْ عِنْدِ اللَّهِ مُبَارَكَةً طَيِّبَةً﴾ (النور، 61)؛ لأن معنى:

وذهب بعض النحاة إلى أن هذه المصادر المذكورة "منصوبة بفعل محذوف دل عليه الظاهر، وهو مذهب سيبويه" (ابن يعيش، بدون تاريخ، 1/ 112)، ففي قوله تعالى ﴿وَاللَّهُ أَنْبَتَكُمْ مِنَ الْأَرْضِ نَبَاتًا﴾، يكون التقدير: والله أنبتكم من الأرض فنبتهم نباتاً، وقوله تعالى ﴿وَتَبَتَّلَ إِلَيْهِ تَبْتِيلًا﴾، فإن المصدر (تَبْتِيلًا) منصوب بفعل آخر محذوف هو (بَتَّلَ)، على حين ذهب المازني إلى "أنه منصوب بهذا الفعل الظاهر" (أبو حيان، 1998م، 3/ 1354)، وتبعه في ذلك المبرد والسيراfi (ابن يعيش، بدون تاريخ، 1/ 112).

والحقيقة إن ما ذكره النحاة من أن الأمثلة السابقة مصادر جاءت على غير أفعالها؛ لأن المعنى واحد قول يحتاج إلى إعادة نظر؛ فهي في اعتقادي أسماء مصادر للأفعال التي ذكرت معها، وليست من قبيل المصادر؛ وذلك أن المصدر يجب أن يكون مشتملاً على كل حروف فعله؛ فإذا نقص منه حرف بدون تعويض فهو اسم مصدر، وهذه الأمثلة التي ساقها النحاة نقصت عن أحرف أفعالها؛ ومن ثم فهي أسماء مصادر منصوبة بذلك الفعل الظاهر الموجود معها في السياق، وليست من باب المصادر، ولا داعي لقول سيبويه بأن عامل النصب فيها أفعال محذوفة دلَّت عليها الأفعال الظاهرة؛ فالحمل على الظاهر أولى.

أما النوع الثاني الذي ذكره ابن يعيش، وهو "ما لا يكون فيه لفظ الفعل ولا فيه حروفه" (ابن يعيش، بدون تاريخ، 1/ 111)، أي أنه لا يلاقي الفعل في

للفظ الواحد دلالات متعددة يكسبه إياها سياق الكلام، كما أنه يُعدُّ فنًّا ضروريا في لغة الشعر التي هي لغة السعة، وذلك حين يؤدي المصدر الذي جاء على غير لفظ فعله غرضا دلاليا لا يؤديه المصدر الذي جاء من لفظ الفعل " ألا ترى أن الساجع أو الشاعر لو افتقر إلى استعمال معنى (قعد)، لاستعمل معنى (جلس)، ولو لم يستعمل في هذا المعنى إلا (قعد) لضاق المذهب، ولم يُوجد من التوسع ما وُجد بوجوده" (ابن يعيش، 1973م، 96، 97). يضاف إلى ذلك أن هذا التناوب " لا يثبت المعنى الكامن في الكلمة الواردة في السياق فحسب، بل تتم في ذات الوقت عملية استحضر للكلمة المنوب عنها، وما ينجر عنها من معانٍ، فتحدث عملية مزاجية بين الكلمتين المنوب عنها والنائبة؛ ومن ثم تزواج المعنيين؛ مما يؤدي في النهاية إلى إثراء المعنى؛ إذن التناوب لا يلغي معنى بمعنى آخر، بل يثبت معنيين في آن واحد" (سليمان، 1997م، 89).

- ثالثا: نماذج تطبيقية من شعر المتنبي:

وظَّف المتنبي التناوب بين أبنية المصدر توظيفا دلاليا يتواءم مع سياق الموقف الذي ورد فيه الاستعمال، فيقول (المتنبي، 1991م، 51):

ألا حَبَدًا قومٌ نداماهُمُ القَنَا
يُسْقُونَهَا رِيًّا وساقِيهُمُ العُزْمُ

يتحدث المتنبي عن " الأبطال الذي يقاتلون بالرماح، ويلازموها ملازمة النديم للنديم، أي كأنها نداماؤهم؛

فسلِّموا، أي: فحيُّوا (ابن الشجري، 1992م، 2/222).

واتفق جمهور النحاة على أن عامل النصب في الأمثلة المذكورة فعل محذوف دلٌّ عليه الظاهر، ففي قولنا: شئتُه بغضًا، وأحببتُه مِقَّةً، وفرحتُ جدًّا، يكون التقدير " شئتُه وبغضتُه بغضًا، وأحببتُه وومقتُه مِقَّةً، وفرحتُ وجدلتُ جدًّا" (الأزهري، بدون تاريخ، 327 /1).

- ثانيا: القيمة الدلالية للتناوب:

إن التبادل بين الصيغ لا يكون في المصادر فحسب، بل يقع أيضا في الحروف والأفعال، وقد عقد ابن جني لذلك بابا في الخصائص سَمَّاه (باب في استعمال الحروف بعضها مكان بعض)، تحدث فيه عن التبادل بين الحروف والأفعال والمصادر، ونصَّ على أن هذا الفنُّ كثير في اللغة ومن محاسنها، فيقول " ووجدت في اللغة من هذا الفن شيئا كثيرا لا يكاد يُحاط به، ولعله لو جُمع أكثره (لا جميعه) لجاء كتابا ضخما، وقد عرفت طريقه. فإذا مر بك شيء منه فتقبَّله وأنس به؛ فإنه فصل من العربية لطيفٌ، حسنٌ يدعو إلى الأُنس بها والفقاهاة فيها، وفيه أيضا موضع يشهد على من أنكر أن يكون في اللغة لفظان بمعنى واحد، حتى تكلف لذلك أن يُوجد فرقا بين قعد وجلس، وبين ذراع وساعد" (ابن جني، 1955م، 2/310).

أما عن قيمة هذا التناوب على المستوى الدلالي، فإنه يؤدي إلى توسيع دلالات الألفاظ، بحيث يصبح

أي أن هذا الكلب يجلس" مثل جلوس البدوي على النار، يعني أنه لعظم جثته يشبه البدوي، وجلوسه يشبه جلوسه عند الاصطلاء بالنار" (المعري، 1992م، 2 / 107)؛ ولذلك فقد ناب المصدر (جلوس) عن مصدر الفعل (أقعى)؛ لأن الإقعاء -على أية حال- نوع من الجلوس.

ويقول أيضا (المتنبي، 1991م، 132):

ليس بالمنكر إن برزت سبعا

غير مدفوع عن السبق العراب

فقد حلَّ المصدر (سبعا) وهو مصدر الفعل (سبق) محل مصدر الفعل (برز)؛ لوجود صلة قوية بين الفعلين (برز) و(سبق) حيث يتفقان في المعنى؛ ومن ثم اتفاق مصدريهما في المعنى أيضا، فيقال "برز الرجل: فاق على أصحابه، وكذلك الفرس إذا سبق" (ابن منظور، بدون تاريخ، 1 / 255)، ويقال "برز الفرس على الخيل: سبقها، وقيل: كلُّ سابق مبرز" (ابن منظور، بدون تاريخ، 1 / 255)؛ ولذلك فإن "سبعا: مفعول مطلق كأنه قال: إن سبقت سبعا" (البرقوقي، 1938م، 1 / 156).

ومن ذلك قوله (المتنبي، 1991م، 149):

أقرأا ألد فوق شرارٍ ومرامًا أنغي

وظلمي يُرام

فقد حلَّ المصدر (مراما) من الفعل (رام) محل مصدر الفعل (بغى)؛ وذلك لأن (رام) و(بغى) بمعنى واحد،

لأنهم لا يخلون من صحبتها ويسقونها ما يرونها من الدماء، فهم سقاة رماحهم، وعزمهم على الحرب يسقيهم دماء الأعداء" (الواحدي، 86)، وفي هذا السياق ناب المصدر (رما) من الفعل (رؤى) عن اسم المصدر (سقيًا) من الفعل (سقي) الموجود في السياق مع تساوي الكلمتين في الحركات والسكنات، أي أن البيت لن ينكسر عروضيًا إذا جاء الكلام على المؤلف بأن يأتي اسم المصدر (سقيًا) من فعله الوارد في البيت، وثمة علاقة قوية بين (السقي والرسي)، إلا أن المعنى الكائن في (الرسي) أقوى وأبلغ في الدلالة من (السقي)، فالرسي يدل على الوصول إلى درجة التشيع (ابن فارس، 1979م، 4 / 436، 4 / 455، 5 / 429)، في حين لا يدل (السقي) إلا على مجرد الشرب فقط.

ويقول (المتنبي، 1991م، 121):

يُفَعَّى جُلُوسَ الْبَدَوِيِّ الْمُصْطَلَى

بأربعٍ مجدولةٍ لم تُجَدَلِ

الإقعاء "أن يُلصِقَ الرجل إلبته بالأرض، وينصب ساقيه وفخذه ويضع يديه على الأرض" (ابن منظور، بدون تاريخ، 5 / 9836)، والمتنبي في هذا البيت يصف كلبا، وهذا الكلب قوائمه مفتولة محكمة، يشبهه في طريقة جلوسه لأخذ الصيد بطريقة جلوس البدوي الذي يصطلي بالنار، والبدوي إذا اصطلي بالنار استدفأ بها، جلس "ونصب ركبته لتصل الحرارة إلى بطنه وصدرة" (البرقوقي، 1938م، 3 / 399)،

الصرفي دلالة المصطلح على المفهوم، وتناول في الجانب الدلالي القيمة الدلالية لظاهرة التناوب بين أبنية المصدر، ونماذج تحليلية من شعر المتنبي، وقد توصل البحث إلى عدد من النتائج على النحو الآتي:

1- أشار البحث إلى أن التناوب في الصيغ المصدرية بأن يكون المصدر المستعمل من غير جذر مصدر الفعل الموجود في السياق تماما، بل يكون مرادفا لمصدر الفعل المذكور في السياق.

2- إن التناوب بين أبنية المصدر يؤدي إلى توسيع دلالات الألفاظ، بحيث يصبح للفظ الواحد دلالات متعددة يكسبه إياها سياق الكلام، فيعد ذلك من باب التوسع في استخدام الصيغ الصرفية لإفادة دلالات متعددة تفهم من خلال سياق الكلام.

3- استعمل المتنبي ظاهرة التناوب بين أبنية المصدر إما لوجود ترادف بين المصدر الموجود في السياق ومصدر الفعل الموجود معه كما في قوله: بَرَزْتَ سَبْقًا، مرأً أُبْعِي، وإما أن يكون المصدر المذكور يحمل دلالة أقوى مما لو ذكر مصدر الفعل الموجود في السياق كقوله: يُسْقُونَهَا رِيًّا، تزيد كثرةً، وإما أن يكون مصدر الفعل المذكور في السياق نوعا من المصدر الذي ذكره الشاعر كقوله: يُنْفَعِي جُلُوسٌ...، فالإقعاء نوع من الجلوس.

وبالتالي اتفاق مصديهما " ورام الشيء يرومهُ رَوْمًا ومرأً: طلبه" (ابن منظور، بدون تاريخ، 3/ 1782)، و" بَعِيَ الشيء ما كان خيرا أو شرا يبعيه بُعَاءً وَبُعَى ... طلبه" (ابن منظور، بدون تاريخ، 1/ 321).

ويقول (المتنبي، 1991م، 465):

تزيد عطاياه على اللبث كثرةً
وتلبث أمواه السماء فتتنضب

لقد حلَّ المصدر (كثرةً) محل مصدر الفعل (زاد)، وثمة علاقة قوية بين (الزيادة) و(الكثرة)، ف(الزيادة) هي (الكثرة) لكن المعنى الكائن في (الكثرة) أقوى من المعنى الكائن في (الزيادة)، فالزيادة " خلاف النقصان" (ابن منظور، بدون تاريخ، 3/ 1897)، والكثرة " نقيض القلة" (ابن منظور، بدون تاريخ، 5/ 3827) ؛ فعندما أقول: زاد المال، يمكن أن يكون المال قليلا بعد الزيادة، لكن عندما أقول: كثر المال، فإن المال قد بلغ حدا كبيرا من النماء؛ وعلى ذلك فالمعنى الكائن في (الكثرة) أقوى من المعنى الكائن في (الزيادة)، والمتنبي يمدح كافورا في هذا البيت، فيقول: إن عطاياه إذا تأخرت فإنها تزداد كثرة؛ لأن عطاه يكون كثيرا.

نتائج البحث

كان هذا بحثا عنوانه (التناوب بين أبنية المصدر. دراسة صرفية ودلالية)، وقد اشتمل على جانبين، هما الجانب الصرفي، والجانب الدلالي، عرض في الجانب

مراجع البحث

- رؤية، الديوان، اعتنى بتصحيحه وترتيبه: وليم بن الورد البروسي. دار الآفاق الجديدة. بيروت. لبنان. ط2. 1400 هـ - 1980م.
- ابن السراج، أبو بكر محمد بن سهيل، الأصول في النحو. تحقيق: د. عبد المحسن الفتلي. مؤسسة الرسالة. بيروت. ط3. 1417 هـ - 1966م.
- ابن السكيت، يعقوب بن السكيت، إصلاح المنطق. شرح وتحقيق: أحمد محمد شاكر، وعبد السلام هارون. دار المعارف بمصر 1949م.
- سليمان، د. فتح الله أحمد سليمان، الأسلوبية مدخل نظري ودراسة تطبيقية. مكتبة الآداب 1997م.
- سيبويه، أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر، الكتاب. شرح وتحقيق: عبد السلام هارون. دار الجيل. بيروت. لبنان ط1. بدون تاريخ.
- ابن سيده، أبو الحسن علي بن إسماعيل بن سيده، المخصص. تحقيق: لجنة إحياء التراث العربي في دار الآفاق الجديدة. منشورات دار الآفاق الجديدة. بيروت. بدون تاريخ.
- ابن الشجري، هبة الله علي بن محمد بن حمزة الحسيني العلوي، أمالي ابن الشجري، تحقيق ودراسة: د. محمود محمد الطناحي. مكتبة الخانجي. ط1. 1413 هـ - 1992م.
- أبو العلاء المعري، أحمد بن عبد الله، معجز أحمد (شرح ديوان أبي الطيب المتنبي). تحقيق ودراسة: الأزهرى، خالد الأزهرى، شرح التصريح على التوضيح. عيسى البابي الحلبي. بدون تاريخ.
- أمرو القيس، الديوان. تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم. ط2. دار المعارف بمصر 1964م.
- الأندلسي، أبو حيان الأندلسي، ارتشاف الضرب من لسان العرب. تحقيق: د. رجب عثمان محمد، و د. رمضان عبد التواب. مكتبة الخانجي. ط1. 1418 هـ - 1998م.
- البرقوقى، د. عبد الرحمن البرقوقى، شرح ديوان المتنبي. مطبعة الاستقامة بالقاهرة. ط2. 1358 هـ - 1938م.
- ابن جني، أبو الفتح عثمان بن جني، 1- الخصائص. تحقيق: محمد علي النجار. دار الكتب المصرية. ط2 1374 هـ - 1955م.
- 2- اللمع في العربية. تحقيق: د حسين محمد شرف. عالم الكتب. ط3 1399 هـ - 1979م.
- ابن خالويه، الحسين أحمد بن خالويه، ليس في كلام العرب. تحقيق: أحمد عبد الغفور عطار. دار العلم للملايين. بيروت. ط2. 1399 هـ - 1979م.
- الزركشي، محمد بن بهادر بن عبد الله، البرهان في علوم القرآن، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار المعرفة - بيروت - 1391 هـ .

2- شرح الملوكي في التصريف. تحقيق: د. فخر الدين قباوة. المكتبة العربية بـ حلب. ط1. 1393 هـ - 1973 م.

د. عبد المجيد دياب. دار المعارف بمصر. ط2. 1413 هـ - 1992 م.

- ابن فارس، أبو الحسين أحمد بن فارس بن زكريا، معجم مقاييس اللغة، تحقيق/ عبد السلام محمد هارون، طبعة دار الفكر، 1399 هـ - 1979 م.

- ابن قتيبة، أبو محمد عبد الله بن مسلم، أدب الكاتب. تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد. مطبعة السعادة. ط4. 1382 هـ - 1963 م.

- القطامي، الديوان. تحقيق: د. إبراهيم السامرائي، وأحمد مطلوب. دار الثقافة. بيروت. ط1. 1960 م.

- المبرد، أبو العباس محمد بن يزيد، المقتضب. تحقيق: محمد عبد الخالق عضيمة. المجلس الأعلى للشئون الإسلامية. القاهرة 1385 هـ.

- المتنبي، أبو الطيب، الديوان، تحقيق: د. عبد الوهاب عزام. دار المعارف. تونس 1991 م.

- ابن منظور، جمال الدين أبو الفضل محمد بن مكرم، لسان العرب. تحقيق: عبد الله علي الكبير، ومحمد أحمد حسب الله، وهاشم محمد الشاذلي. دار المعارف بمصر. ط3. بدون تاريخ.

- الواحدي، علي بن أحمد، شرح ديوان أبي الطيب المتنبي. تصحيح: فريد رنج ديتريشي. برلين 1861 م. نشر دار الكتاب الإسلامي. القاهرة. بدون تاريخ.

- ابن يعيش، موفق الدين يعيش بن علي، 1- شرح المفصل. المطبعة المنيرية بمصر. بدون تاريخ.